دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مفهوم الأمن القومي و القدرات الإستراتيجية
المصدر:	المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية
الناشر:	جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال
المؤلف الرئيسي:	الليثي، أيمن زكي محمد محمد
المجلد/العدد:	مج27, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الصفحات:	225 - 238
رقم MD:	506903
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القوة العسكرية ، الأمن القومي ، سيادة الدولة ، الاستقرار السياسي ، الاستقرار الاجتماعي ، التنمية الشاملة ، السلطة السياسية ، السياسة الخارجية ، التكنولوجيا ، وسائل الإعلام
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/506903

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مفهوم الأمن القومي والقدرات الإستراتيجية

الباحث: أيمن زكي محمد محمد الليثي

أولاً: المفاهيم المرتبطة بالأمن القومي:

يرتبط تعريف الأمن القومي بمدرستين، حيث تنظر المدرسة الأولى "القيمة الإستراتيجية" إلى الأمن القومي كقيمة مجردة وتربطه بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية، بينما تنظر المدرسة الثانية "الاقتصادية الإستراتيجية" بقضية تدفق الموارد الاقتصادية الحيوية، بالإضافة إلى اتجاه أخر يركز على الأبعاد الشاملة للأمن القومي من ثم يمكن عرض بعض التعريفات والمحاولات التي بذلت في هذا السياق:

-يعرف الدكتور عبد المنعم المشاط "قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف"(١).

-تعريف هولستي(٢) "الأمن القومي هو أهداف الدولة التي تسعى إلى تحقيقها بوضع السياسات والبرامج وتوسيع نفوذها من الخارج أو حتى محاولة التأثير أو تغيير سلوك الدول الأخرى".

-تعريف د. علي الدين هلال(٣) "الأمن القومي هو تأمين كيان دولة أو عدد من الدول من الأخطار التي تهدده في الداخل ومن الخارج وتأمين مصالحها الحيوية وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية".

-ويرى أحمد شوقي "أن الأمن القومي هو المقياس الذي يقيسون به مدى إستقرار الدولة في الداخل، ومدى بعدها عن التعرض للتهديد من الخارج"(٤).

١- المدرسة القيمية الإستراتيجية:

يرتبط تعريف الأمن القومي في هذه المدرسة بالقيم الأساسية أو الحيوية، بما يعني أنه يجب أن يكون له الأولوية في تخصيص الموارد، كما أن قضايا الإستقلال والسيادة القومية لهما من الأهمية على ما عداها من قضايا الأمن القومي.

ويرى تريجر وكروتبرج "أن القيم الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي، وأن الأمن القومي يتحدد بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين"(٥).

ومن ثم ارتباط الأمن القومي بالجوانب العسكرية وزيادة التنافس على التسلح، ومن ثم تصبح معضلة الاختيار بين متطلبات التنمية وبين حاجات الدفاع أمراً حاداً في الدول النامية والتي تعاني من تخلف التنمية وقصور استخدام الموارد، هذا بجانب ما يتسم به النظام الدولي وطبقاً لذلك فإن مفهوم الأمن يعني نظام طبقي غايته المحافظة على الوضع القائم لتكريس مظاهر تبعية الدول الصغرى للدول الكبرى(٦).

٢- المدرسة الاقتصادية الإستراتيجية:

يرتبط تعريف الأمن القومي في هذه المدرسة بالإتجاه إلى النظر إلى السيادة الإقتصادية باعتبارها لب الأمن القومي.

ويرى روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "أن الفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، حيث يؤدي الفقر إلى التوتر والثورة الداخلية والعنف والتطرف ويضيف بأن، الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها وهو ليس القوة العسكرية وإن كان يشمله وأن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن"(٧)، يتحدد هذا الاتجاه من سياق مفاهيم الأمن القومي التي تتضمن التنمية والإكتفاء الذاتي والرفاهية وإعتبار التنمية المحور الإستراتيجي للأمن.

٣- الأبعاد الشاملة للأمن القومي:

يستمد هذا الاتجاه قوته من جملة التعريفات التي تهتم بصياغة مفهوم الأمن القومي حيث يتحقق الأمن القومي بترسيخ عوامل الاستقرار الاجتماعي والمشاركة السياسية والتنمية، تأمين ودعم كيان الدولة والمجتمع عن

طريق وحدة الإقليم والحفاظ على الكيان الاجتماعي في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، ويعبر د. علي الدين هلال و د. عبد المنعم المشاط، عن الاتجاه التكاملي في تعريفه للأمن القومي والمتضمنة في سياقها معاني الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة، وكذلك التوازن والرفاهية والقدرة العسكرية، وقد اتسم الإتجاه التكاملي لمفهوم الأمن القومي بمحاولة تفادي سلبيات الإتجاهات الأحادية السابقة(٨).

ويرى د. جهاد عودة "إن مفهوم الأمن القومي، لا يعني الأمن العسكري ببعده الدفاعي، فحسب – وإن كان البعد الدفاعي يشكل أحد أهم عناصره الأساسية – ينسحب إلى كافة الجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية. والأمن القومي في مفهومه الشامل – وإن كان يفترض التعامل مع كياناً قومياً وسياسياً واحداً وموحداً، في دولة قومية تملك سيادة موحدة داخلياً وخارجياً – لا يقتصر في تعامله على حماية أمن الدولة فقط، بل يمتد أيضاً إلى حماية أمن المواطن، بكل ما قد يتطلبه الحرص على تحقيق التوازن الدقيق بين مطالب تأمين الدولة من ناحية، ومتطلبات المجتمع والفرد من ناحية أخرى(٩)".

ثانياً: حساب القوة القومية:

بعد التعرف على التعريفات المختلفة، لذا سوف نتعرض إلى حساب القوة القومية(١٠) للدولة لما لها من أهمية مقارانتها مع قوة أعدائها وتتمكن من مواجهة مصادر التهديد، فقد تتعددت محاولات قياس القوة القومية للدولة، كما تتعقد كلما أضيفت متغيرات جديدة، ويمكن قياس قوة الدولة بالإعتماد على النموذج الآتي:

$$(C + E + M + I) = PP. \times (S + W + D).$$

حيث إن pp هي القدرة المدركة للدولة، C هي الكتلة الحيوية أي حاصل جمع السكان والإقليم، E القدرة الإقتصادية، M القدرة العسكرية، I قدرة النفوذ إقليمياً ودولياً، S أي الهدف الإستراتيجي، W أي الإرادة القومية، D القدرة الدبلوماسية.

ثالثاً: قوة الدولة الشاملة:

قام العديد من الكتاب والمفكرين بدءاً من القرن العشرين، بتناول مفهوم القوة الشاملة للدولة في مجال العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، باعتبارها عاملاً حاسماً في تحديد مكانة الدولة أو الأمة، بالمقارنة بمثيلاتها من الدول أو الأمم الأخرى.

ويعرف مورجانثو/ جوهر مفهوم القوة على أنها سعي الإنسان للسيطرة على أفكار الآخرين وأفعالهم، وأن هذه الظاهرة لصيقة بكل تنظيم اجتماعي، وأنها علاقة نفسية بين عقلين، ومن ثم، يميزها عن القوة العسكرية التي تتسم بالعنف، إذ أنها علاقة مادية بين جسمين.

وقد قدم بعض مفكري العلاقات الدولية ومنهم د. كاظم هاشم أن مقومات قوة الدولة تنقسم إلى نوعين من العوامل هما(١١):

١- عوامل أساسية وتتمثل في الجغرافيا، والحدود، والموقع، والمساحة، والسكان، والموارد الأولية، والتقدم الصناعي.

٢- عوامل مساعدة وتتمثل في التنظيمات السياسية والإجتماعية، والقيادة ونظام الحكم.

ويرى د. كلاين فيعبر عنها(١٢)، محدداً خمسة عناصر رئيسية للقوة الشاملة للدولة وهي:

-الكتلة الحيوية أو الكتلة الحرجة للدولة – القوة الإقتصادية – القوة العسكرية.

-الهدف الإستراتيجي. – الإرادة الوطنية.

أما مورجانثو(١٣)، فقد قام بتحديد القوة الشاملة من خلال تسعة عناصر هي:

-العامل الجغرافي – الموارد الطبيعية – القدرة الصناعية – التأهب العسكري –السكان.

-الشخصية القومية – الروح المعنوية الوطنية – نوعية الدبلوماسية – نوعية الحكم.

ومن خلال استعراض المفاهيم الإستراتيجية لقوة الدولة، نجد أن جميع المفكرين كان لكل منهم وجهة نظره، التي تختلف عن وجهة نظر الآخرين في المضمون ومدى شمولية معناها. إلا أن الإطار العام لمنهجهم جميعاً كان في شمول معناها؛ إذ لم يقتصر ذلك على القوة العسكرية فقط بل تعداها إلى التأثير والنفوذ، والتحكم، وعلى مهارة استخدام القوة العسكرية من خلال الإرادة الوطنية والعزيمة.

مما سبق يتضح أن القوة الشاملة بهذا المفهوم الواسع عبارة عن محصلة لكل المقومات المادية والمعنوية، وما يوفره التطور التقني للدولة، والتي يتم توظيفها في إطار الإستراتيجية الشاملة لتحقيق أهدافها المختلفة، ولذا يمكن تعريفها بأنها قدرة الدولة على استخدام كل مواردها المدركة (المحسوسة) وغير المحسوسة والمنظورة (المعنوية) بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى.

وعليه يمكن تركيز تلك القدرات في أربعة إتجاهات رئيسية، ويتفرع منها قدرات فرعية طبقاً لإرتباطها التخصصي، وهذا لا يعني أنها منفصلة ولكنها مرتبطة وبشكل ديناميكي تكاملي حيث أنها متأثرة ومؤثرة ببعضها البعض كما أن مجموع مكونات تلك القوى تشكل القدرات الإستراتيجية للدولة والمرتبطة بالكتلة الحيوية والتي بدورها تشكل محور الارتكاز للإستراتيجية القومية للدولة، ومن ثم يمكن صياغة المعادلة التالية:

(القوة السياسية) + (القوة العسكرية) + (القوة الاقتصادية) + (القوة الاجتماعية) = القوة الشاملة للدول.

رابعاً: القدرات الإستراتيجية للدولة:

لقد تجاوز مفهوم القوة في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقنية ... الخ. ولكن أياً من مصادر القوة مهما تعددت لا

يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين.

ومن ثم فإن القوة في مفهومها الحديث تعني القوة القومية المدركة، أو القدرات الشاملة للدولة National/ Total Perceived Power، أو مجموعة دول بينها روابط، وأن لها مفهوماً أشمل من تلك القوة العسكرية أو الاقتصادية. إن القدرات الشاملة للدولة تتضمن إلى جانب القدرات المادية قدرات أخرى معنوية، والتي تتمثل في العزيمة الكامنة في الشعوب وإرادتها الوطنية.

مكونات القدرات الإستراتيجية:

١- الكتلة الحيوية:

يعد الإقليم والسكان المكونان الرئيسيان للكتلة الحيوية، فالإقليم يشمل المساحة والموقع، وينظر إلى الموقع ويقصد به موقع الدولة بالنسبة للقارات، والبحار، والمحيطات، وهو يحدد شخصية الدولة، ويسهم في رسم سياستها وإستراتيجيتها، أما المساحة من حيث الحجم وتتمثل أهمية المساحة في إعطاء الفرصة لتنوع الموارد الاقتصادية وتباينها، كما تتمثل أهميتها من الناحية الحربية في إمكان الدفاع في العمق، أما العامل الثاني في الكتلة الحيوية فهو السكان، وينظر إليه من حجم السكان ودرجة كثافتهم في الكيلو متر المربع وسلم الأعمار ودرجة التجانس الاجتماعي لعناصر الكم البشري، والمستوى الصحي والتعليمي لهم، وقوة المشاركة في العمل.

٢- القدرة الاقتصادية:

هي وسيلة هائلة الأهمية في يومنا المعاصر لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية، ويؤكد الباحثون على أن هناك ارتباط بين الحرب كظاهرة بين الدول وبين الظاهرة الاقتصادية، فالحرب هي آثار حتمية للظاهرة الاقتصادية، وتعد القدرات الإقتصادية ومتغيراتها هي محصلة لتوظيف موارد الثروة الإقتصادية للدولة،

والتفاعل المناسب للسكان مع هذه الموارد[١٤]، ومن هنا كان دور القدرة الإقتصادية، وتشتمل القدرة الاقتصادية على العناصر الرئيسية التالية وبعضها يشتمل على عدة مؤشرات فرعية أخرى، أما العناصر الرئيسية فهي[١٥]:

أ- الناتج القومي الإجمالي أي جملة الناتج القومي من كافة القطاعات، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل النمو السنوي للإنتاج في كافة القطاعات وصافي ميزان المدفوعات، ونسبة حجم المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتحديد القدرة على السداد.

ب- حجم إنتاج مصادر الطاقة الرئيسية من بترول وغاز طبيعي وفحم، والطاقة النووية وحجم إنتاج المعادن الإستراتيجية، وإمكانيات القاعدة الصناعية، ومدى توافر الأيدي العاملة الفنية.

ت- الزراعة من حيث مساحة الأرض الزراعية ونصيب الفرد منها، ومدى كفاية الإنتاج الزراعي، وحجم الصادرات بالمقارنة للواردات، والمصادر الرئيسية للدخل القومي.

٣- القدرة العسكرية:

يمكن قياس القدرات العسكرية من خلال تقسيم القدرة العسكرية إلى إمكانات عسكرية تقليدية، وإمكانات عسكرية فوق تقليدية.

أما القدرة العسكرية التقليدية فيقصد بها ما تملكه الدولة من أسلحة تقليدية من حجم القوات المسلحة من قوات عاملة – احتياطي، ونسبة القوات المسلحة بالمقارنة بإجمالي السكان، وحجم الإنفاق العسكري العام بالمقارنة بإجمالي الناتج القومي، مستويات التسليح التقليدية من دبابات وطائرات ومدافع وغير ذلك، والأسلحة الغير تقليدية فتشمل القدرات الكميائية والنووية والبيولوجية والصواريخ الإستراتيجية.

وتتراوح حالة التمكن من هذه الإمكانات الغير تقليدية بين الإمتلاك الفعلي والقدرة على الإمتلاك المستقبلي، وعدم القدرة على الإمتلاك(١٦).

٤ – القدرة السياسية:

إن تعظيم القدرة السياسية لدولة ما يعني تنظيم وتفعيل العلاقة بين البشر على الأرض التي يسكنونها داخل حدود هذه الدولة بواسطة نظام سياسي يملك السلطة، بهدف الوصول إلى أقصى عائد ممكن من الإمكانات والموارد المتاحة، ويرتبط هذا العامل بالإطار السياسي المؤسسي الذي تتفاعل فيه أسس (موارد) القوة الأخرى للدولة، على نحو يمكن أن يفرز أو لا يفرز قدرات (أدوات) قوة مؤثرة، إذ أنه هو الذي يخلق النظام الذي يمكن في إطاره تحويل الموارد إلى قدرات، أو إهدار الموارد المادية والبشرية وتبديدها، وتضم القدرة السياسية مجموعة من العناصر الأساسية مثل أسلوب اتخاذ القرار ومدى دور جماعات الضغط، ودرجة التماسك السياسي ووحدة الشعب، والقدرة على الإستمرارية والإستقرار والتبادل السلمي للسلطة، وحقوق الإنسان ومدى المشاركة في القرار السياسي، ومدى إستقرار النظم السياسية وأداء النظم السياسي،. ويرتبط هذا العنصر

بكفاءة النظام السياسي في إدارة شئون الدولة، وإمتلاكه الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة واستخدام الموارد الأساسية لصالح المجتمع، وترتكز تحليلات عديدة على عنصر تعتبره شديد الأهمية، هو التأييد الشعبي للنظام الذي يمثل سبب ونتيجة (مع اختلاف النسب) في علاقته بالإستقرار والأداء السياسيين، ويمثل كذلك مورد قوة في الوقت نفسه.

٥- القدرة الدبلوماسية:

تمثل البيئة الخارجية الإطار الذي تتم من خلاله إدارة علاقات أفراد المجتمع الدولي. والبيئة الخارجية بطبعتها قد تكون مصدراً للمخاطر، غير إنها وفي ذات الوقت تمثل ساحة للفرص والإمكانات(١٧). والتي تتمثل في السياسة الخارجية للدولة، وتعد هي المحور الرئيسي لقيام تعاون بين الدولة وباقي الدول الأخرى سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، ويتوقف نجاح السياسة الخارجية لأية دولة من الدول على مدى كفاءة الهياكل التنظيمية لها، وكذا كفاءة العناصر البشرية القائمة عليها، وفي ظل النظام العالمي الجديد توجه بعض المعايير الأساسية تعتبر ضماناً أساسياً لحصول أي دولة على المصداقية والمساندة الدولية وهذه المعايير تستند على الأساس الشرعي لنشأة ووجود الدولة ومدى استمرارية الدولة، والمضمون الاجتماعي والاقتصادي للدولة، والتي من خلالها تستطيع الدولة أن تأخذ فرصتها في التعبير عن ذاتها وشرح وجهة نظرها في القضايا التي تهمها، وتستطيع أيضاً من خلالها سرعة الإتصال بباقي الدول والتنسيق في المواقف المختلفة خاصة الحرجة والمؤثرة منها(١٨).

٦- القدرة المعنوية:

إن القدرات الشاملة للدولة، تتضمن إلى جانب القدرات المادية، قدرات أخرى معنوية، والتي تتمثل في العزيمة الكامنة في الشعوب، وإرادتها الوطنية، وتعتبر القدرة المعنوية من أهم العوامل الحاسمة في كيفية استخدام

كل عناصر القوة الشاملة للدولة، ويلاحظ أن وضوح وكفاءة استخدام هذه القدرة سوف يؤدي بالضرورة إلى تعظيم استثمار العوامل المادية، والعكس يمكن أن يؤدي إلى تبديدها، وتنبع القدرة المعنوية من حضارة الشعوب وتراثها وخبراتها الدولية التي هي نتاج مجموعة القيم والمعتقدات والمثل والمبادئ الأخلاقية والدينية. وعلى الرغم من صعوبة تقييم هذه القدرات المعنوية، إلا إنها تعد العنصر المؤثر والفعال، إذا تساوت القدرات المادية بين قوتين.

٧- القدرة التكنولوجية:

لقد أضافت التطبيقات التكنولوجية أبعاداً جديدة أثرت كثيراً في تطوير اقتصاديات الدول المتقدمة في هذا المجال، كما أدخل العامل التكنولوجي ثورة كلية على العلاقات الدولية حيث أضحى أهم ميزان في العلاقات الدولية بين عالم متقدم وآخر متخلف، كما أدخلت الثورة التكنولوجية أساليب جديدة في الإنتاج وساهمت في زيادة القدرة الاقتصادية للدول وبصفة عامة تهيأ التكنولوجيا أكفأ الوسائل لاستغلال الإمكانيات الطبيعية، المادية والبشرية المتاحة للدولة كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية حيث أصبحت تقاس بمدى قدرة الدول في إنتاج الأسلحة وفي جمع المعلومات، كما تنعكس على العامل السكاني من حيث درجة الرقي وكذا من حيث أنها تضبط أكثر فأكثر القياسات الكمية للسكان وتساعد في عملية الإحصاء، ومن ناحية أخرى أثر العامل التكنولوجي على الدبلوماسية وأضحت ميكانيزمات اتخاذ القرارات على مستوى الدول والمنظمات أكثر وضوحاً. من الضروري توفير الركائز والعوامل حتى تكون هناك بيئة تكنولوجية في المجتمع، ومنها هي توافر عنصر الإرادة لدى متخذي القرار وبلوغ هذا الهدف، والإهتمام بالعنصر البشري وتأهيله وتخصيص الأموال والإمكانات اللازمة لذلك مع زيادة المخصص للإنفاق على البحث العلمي وتطبيقاته، والإستفادة من تجارب الدول التي سبقت في هذا المجال خاصة التي تتشابه ظروفها مع الدولة.

٨- القدرة الإعلامية:

أصبحت القدرة الإعلامية وسيلة مباشرة للتأثير على الشعوب في ظل ثورة الإتصالات والمعلومات التي نعيشها في عالم اليوم، وغدت القدرة الإعلامية والمعلوماتية من أهم القدرات التي تؤثر في قوة الدولة، والشعب أو السكان هو نصف الكتلة الحرجة، وقد أصبحت الشعوب هي المستهدفة من جانب قوى الدول الأخرى ولا سبيل للتآثير عليها أو النيل منها إلا من خلال القدرة الإعلامية التي تمتلك قوة عالية التأثير في تغيير سلوك الأفراد[١٩]، وذا وجب توظيف الإنتاج الأدبي والفني والثقافي وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الوطنية والتعبئة المعنوية لأبناء الأمة. وتقوم هذه الوسائل بمجموعة من الأنشطة الموجهة إلى التأثير في أفكار النخب غير الرسمية والأفراد العاديين في الدول الأخرى، بهدف تسويق توجهات معينة، أو الدفع في اتجاه تأييد وضع معين أو رفضه، فقد أصبح الإعلام قوة خصوصاً مع تصاعد أهمية تأثيرات الرأي العام في التوجهات السياسية للدول وما لذلك وما لذلك من أثر سلبي بالغ الخطورة على الأمن القومي.

---

(١) عبد المنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، المستقبل العربي، العدد ٥٤، ١٩٨٣، ص ص ٤ – ٢١.

(2) Holsti, K. J. "International Politics" Englwood Cliffs, 1972, p. 64.

(٣) علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي"، مجلة شئون عربية، العدد ٣٥، ١٩٨٤، ص ١٢.

(٤) أحمد شوقي الحفني، الأمن القومي المصري، الثوابت والمتغيرات في العصر.

(٥) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٦.

(٦) المرجع السابق، ص ١٧.

(7) McNamara, R. "The Essence of Security", New York, Hrpen and Row, 1968, p 60.

(٨) إيمان جوهر، الأبعاد الإستراتيجية للسياحة في مصر وأثرها على التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١٠.

(٩) جهاد عودة، الصراع الدولي – مفاهيم وقضايا، سلسلة العلوم الإجتماعية، مكتبة افسرة، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٦، ص ١١٣.

(١٠) عبد المنعم المشاط، م. س. ذ، ص ص ٢١ – ٢٢.

(١١) كاظم هاشم نعمة، "العلاقات الدولية"، دار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل، العراق، ١٩٧٣، ص ٤٩.

(12) Cline, R. S., "World Power Trends and U. S" Foreign Policy of 1980 s, (U. S. A., Colorado West view press Boulder, 1980).

(13) Morgenthau (Kennth Thompson) Politics among nations- the struggle for power and peace, McGrow – hill, 1992, PP 124 - 166.

(١٤) جهاد عودة، الصراع الدولي – مفاهيم وقضايا، سلسلة العلوم الإجتماعية، مكتبة افسرة، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٦، ص ١٠٢.

(١٥) إيمان جوهر، م. س. ذ.

(١٦) جهاد عودة، المرجع السابق، ص ص ١٠١ – ١٠٢.

(١٧) جهاد عودة، المرجع السابق، ص ١٠٥.

(١٨) إيمان جوهر، م. س. ذ.

(١٩) إيمان جوهر، م. س. ذ.